الباب الرابع

مجالات تكامل مصر والسودان

ويضم الموضوعات التالية:-

- فى المجال الزراعى
- فى المجال الاقتصادى
- فى مجال الكهرباء
- فى المجال المائى
- فى مجال التدريب والدعم الفنى
- فى المجال السياحى
- فى المجال الصحى
- فى مجال النقل

في المجال الزراعى

تبذل مصر جهود مكثفة حالياً لدعم التعاون بين مصر والسودان الشقيق في جميع المجالات بدأت بعقد اللجنة العليا المصرية السودانية برئاسة الدكتور رئيس الحكومة المصرية وجاءت مبشرة بمستقبل جديد بين البلدين لتفتح آفاقا جديدة في العلاقات المصرية السودانية من جديد يجب أن نستثمرها لصالح الشعبين من خلال التكامل المصري السوداني فما من شك في أن السودان هي أهم بلد في العالم بالنسبة لمصر ولا نتجاوز إن قلنا أن جميع حلول مشكلات مصر المستعصية كامنة في السودان من بينها الانفجار السكاني مع ندرة الموارد الطبيعية خاصة المياه.

فاذا نظرنا إلي الأوضاع الاقتصادية في مصر نجد أنها تعاني من زيادة سكانية رهيبة حيث بلغ تعداد السكان حالياً حوالي ٩٠ مليون نسمة بزيادة سنوية ٢ مليون نسمة وهذا التعداد يعيش علي مساحة تقارب ٤% فقط من مساحة الأراضي في مصر بكثافة وصلت الي حوالي ٢٠٣٠ مواطن في الكيلو متر المربع في الدلتا ووادي النيل كما تضاءل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء حيث تقدر المساحة الكلية بما يعادل ٢٣٨ مليون فدان تقدر نسبة الأراضي الزراعية فيها بما

يعادل ٢٨.٣ % أي نحو ٨.٧ مليون فدان وبالتالي تعتمد مصر حالياً علي استيراد الغذاء بنسبة كبيرة ولاشك أن الفجوة الغذائية في مصر بين الانتاج والاستهلاك قد وصلت إلي حد حرج حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتي قد انخفضت إلي حوالي ٤٠% من جملة الاستهلاك للمحاصيل الاستيراتيجية الرئيسية وذلك يدفع إلي الاستيراد لسد هذا العجز وفي ضوء ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع وذلك لارتفاع أسعار البترول والاتجاه في العالم إلي إنتاج الوقود الحيوي من الحبوب وبعض المحاصيل السكرية والمحاصيل الأخري الأمر الذي يزيد من مشاكل تمويل استيراد هذه المحاصيل لسد هذه الفجوة.

وتحتاج مصر لسد هذه الفجوة مبدئيا لعشرة ملايين فدان علي الأقل إضافية إلي جانب الزيادة المستمرة في عدد السكان وندرة الموارد المائية لذا فإن حل هذه المعادلة الصعبة يتطلب وضع استراتيجية للاستثمار الزراعي في السودان حيث الموارد الطبيعية الهائلة من أرض خصبة ومياه.

ويري د. عادل الغندور الخبير الزراعى أن العوامل التي تحتم دفع عملية التكامل بين مصر والسودان خاصة في هذه الظروف هي:-

١- مشاكل اتفاقيات دول حوض النيل.

٢- الضغط السكاني في مصر

٣- ظهور البترول في السودان مما يساعد علي الاستثمار الزراعي الذي

تلعب الطاقة دوراً مهماً فيه.

٤- سد الفجوة الغذائية في الحبوب والمحاصيل الزيتية والسكرية والأعلاف الموجودة في مصر بانتاج هذه المحاصيل في السودان لصالح شعبي مصر والسودان

كما أن السودان يملك فرصاً ومناخاً استثمارياً مواتياً في مجال الزراعة فمن المعلوم أن السودان يضم مايفوق المائتي مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة كما أنه يتمتع بمراعي طبيعية تفوق مساحتها مائة مليون فدان وتنساب في ربوعه الأنهار الدائمة والموسمية وتهطل علي أراضيه أمطار سنوية تفوق المائة مليار متر مكعب.

وبالنسبة لأهداف التكامل الزراعي المصري السوداني فعلى الرغم من الكم الهائل الذي تملكه السودان من الموارد الطبيعية إلا أنها لم تستغل إلا بالقدر اليسير فما تم استغلاله من الأراضي الصالحة للزراعة لايتجاوز ١٥% لذا يهدف التكامل بين مصر والسودان الي الاستثمار الزراعي للمستثمرين المصريين والسودانيين لانتاج المحاصيل الاستراتيجية في السودان بغرض سد الفجوة الغذائية في مصر وزيادة الدخل القومي السوداني وأيضا الاستفادة من الخبرات المكتسبة والمنقولة في كل من مصر والسودان في استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة للوصول الي اقتصاديات جيدة بزراعة هذه المحاصيل الاستراتيجية وكذلك دعم القطاع الخاص في البلدين للمساهمة الفعالة في

تنفيذ مشروعات الأمن الغذائي وتطوير الصادرات وفي النهاية فإن التكامل السوداني المصري الذي يهدف إلي استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لدي البلدين يمثل هدفاً استراتيجياً يجد الآن اهتماماً بالغاً وأولوية قصوي من قبل حكومتي السودان ومصر فلابد من التحرك والاتجاه إلي النصف المصرى فى السودان ودول حوض النيل للاستثمار الزراعي وسد الفجوة الغذائية ويشجع على ذلك وجود مؤشرات إيجابية للاستثمار الزراعى المصرى فى السودان تتمثل في -:

- قوانين الاستثمار الجديدة في السودان
- وجود قوة دفع في السودان لدفع التكامل مع مصر خاصة ومع الدول العربية عامة.
- بدء الاهتمام بالبنية الاساسية.
- بدء انتاج حاصلات بستانية عالية القيمة وتصديرها إلي الدول العربية والأوروبية.
- بدء التعاون في تصدير اللحوم الحمراء لمصر.
- الموافقة علي قوانين الحريات الأربعة وهي حرية التنقل والعمل والتملك والاقامة.
- بدء العمل في الربط البري بين مصر والسودان.

فى المجال الاقتصادى

حرصت مصر على مواصلة سياساتها الرامية إلى تعزيز علاقات التكامل مع السودان في كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادي الذي تزايدت أهميته فى الآونة الأخيرة فى ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء العالمى ويتمثل ذلك الحرص في توقيع عدد من مواثيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ومن أهمها:

أ - وقع الرئيسان المصري والسوداني في ١٩٧٤ منهاج للتكامل السياسي والاقتصادي بين مصر والسودان ليقننن العلاقات الخاصة بين البلدين ويساعد على تجديد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية بينهما وفي هذا الإطار ألزم الجهات التنفيذية في البلدين إقرار أسس المشروعات الهادفة التي تحقق التنسيق والتكامل الاقتصادي وإنشاء الأجهزة والنظم الكفيلة بتوفير الإمكانيات الفنية والإدارية اللازمة لخلق مشروعات تجد طريقها إلى حيز التنفيذ

ب – وقع رئيسا الدولتين في ١٢ / ١٠ / ١٩٨٢ ميثاقاً للتكامل استهدف توطيد العلاقات بكافة أشكالها خاصة المجالات الاقتصادية والمالية بهدف إقامة وحدة اقتصدية كاملة تقوم على استراتيجية يتم تنفيذها تدريجياً وفقًا لجدول زمني بما يكفل تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية بين البلدين تمهيداً لتوحيدهما مع وضع ترتيبات عملية

تستهدف إلغاء جميع القيود بما في ذلك الرسوم الجمركية التي تعوق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والأرباح وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والتملك والانتفاع وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت وحدد الميثاق ثلاثة أجهزة رئيسية تقوم على شئون التكامل وهي: المجلس الأعلى للتكامل- برلمان وادي النيل- صندوق التكامل ويأتي المجلس الأعلى للتكامل على رأس كافة السلطات في ممارسة الاختصاصات المقررة وفقًا لأحكام الميثاق، وعليه إصدار القرارات واللوائح والتوجيهات اللازمة لتنفيذ أهداف الميثاق، وقد أصدر المجلس الأعلى للتكامل القرار ٢١ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم ترتيبات التجارة والدفع بين مصر والسودان بما يستهدف العمل على تحقيق أهداف التكامل الاقتصدي والمالي بين البلدين متضمناً عدة تيسيرات في مجال القيود الجمركية والإدارية، وفي مجال تجارة الجمال، وفي مجال تجارة الحدود وفي مجال ترتيبات الدفع ومن أهم الاتفاقات التجارية بين البلدين :

١- اتفاقية الكوميسا التي تتم حالياً في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين

٢- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى

٣- بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين فى مارس ١٩٩٣ وأهم بنوده أن تتم المعاملات التجارية بالعملات الحرة القابلة للدفع وبنظام الصفقات المتكافئة.

٤- تم خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٣ توقيع اتفاقية بين الجانبين. يقوم بمقتضاها الجانب المصري باستيراد اللحوم السودانية المجمدة من السودان .

٥- اتفاقية لتسيير تجارة الجمال السودانية بين الجانبين بشكل متدفق ومستمر.

٦- الاتفاق على إنشاء منطقة حرة بمدينة جوبا.

التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين :

وشهدت العلاقات السودانية المصرية تقدماً خلال السنوات القليلة الماضية في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية وتزايد تدفق رجال الأعمال بين البلدين الأمر الذي نتج عنه زيادة التبادل التجاري وتضاعف عدد الشركات المصرية في السودان والعكس حيث بلغ حجم التبادل التجاري خلال ٢٠٠٨ بين البلدين نحو٥٠٠مليون دولار ومازال يميل إلى مصلحة مصر وبالمقارنة بالأعوام الماضية حدثت قفزات كبيرة، خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة وفيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى السودان فإن هناك عدداً من الصادرات المصرية شهدت، ولا تزال تشهد،

ارتفاعاً في قيمتها خلال عام ٢٠٠٨م، وفي مقدمتها حديد التسليح والأثاث المعدني والسلع الغذائية ومصنوعات اللدائن والمنتجات البترولية والأدوية ومصنوعات النحاس وفيما يتعلق بحركة الواردات المصرية من السودان فقد سجلت ما قيمته ٣١.٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨م مقابل ٤٠.٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧م، بانخفاض قدره ٨.٧ مليون دولار، وتتركز واردات مصر من السودان في القطن الخام والسمسم والبذور الزيتية.

أما عن الاستثمارات المصرية في السودان فقد بلغت في نهاية عام ٢٠٠٨ ٢.٥ مليار دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز ٨٢ مليون دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٠٢م، بما يعني زيادتها ٣٠ ضعفاً خلال ٦ سنوات فقط، وتستأثر مصر بالمركز الثالث بين أهم الدول العربية المستثمرة في السودان، بينما يحتل السودان المركز ١٣ بين الدول العربية المستثمرة في مصر بما قيمته ١٩٧.٢ مليون دولار في ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م.

وتمثلت الاستثمارات المصرية في السودان في مجالات الصناعة بنسبة ٧٠.٥% والخدمات بنسبة ٢٨.٤% والقطاع الزراعي السوداني في المرتبة الثالثة

تنمية التبادل التجاري بين السودان ومصر

وفى اطار تنمية التبادل التجاري بين السودان ومصر عقد اتحاد المصدرين والمستوردين العرب بالتعاون مع الغرفة التجارية، مؤتمراً لتنمية التبادل التجاري بين مصر والسودان بهدف فتح آفاق للتعاون بين البلدين وإيجاد فرص استثمارية وهناك اتجاه لإبرام اتفاق بين جامعة القاهرة ووزارة التعليم العالي في السودان بشأن عودة بعثة القاهرة فرع الخرطوم للعمل في السودان بغرض زيادة المعرفة والتنمية العلمية، إضافةً الى مذكرة تفاهم فى مجال الإصلاح الإداري بين الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة العدل والخدمة المدنية وتنمية الموارد البشرية في السودان وستكون هناك مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري وبنك السودان المركزي لتبادل المعلومات والبيانات في المجال المصرفي والاستفادة من القطاع المصرفي لتيسير العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين وسيتم التوقيع على برنامج تنفيذي في مجال الاستثمار بين هيئة الإستثمار المصرية ووزارة الاستثمار السودانية إلى جانب وضع برنامج لحماية البيئة، كما سيتم وضع آلية لتنفيذ عمل اللجنة العليا المشتركة بين وزارتي النقل في البلدين والتعاون الإعلامي والسلامة البحرية.

فى مجال الكهرباء

وفى مجال الكهرباء أيضاً تم عمل بعض المباحثات للتعاون الممكن فى هذا المجال حيث أجرى وزير الطاقة والتعدين السودانى مباحثات بالقاهرة مع وزير الكهرباء والطاقة المصري تناولت سبل دعم التعاون المشترك بين السودان ومصر فى مجالات الكهرباء واستمرار الدعم المصري للسودان في مجالات التدريب المختلفة للفنيين والقيادات الوسيطة والمباحثات اشتملت على دعم ما يتم تنفيذه من برامج التدريب بمراكز التدريب المصرية التابعة لقطاع الكهرباء فى مجالات تشغيل وصيانة انظمة الطاقة الكهربائية لتأهيل الكوادر الفنية السودانية فى هذه المجالات وتنمية المهارات لاعداد كوادر قيادية، حيث وصل عدد المتدربين السودانيين إلى قرابة ١٨٠٠ متدرباً بالمراكز المصرية وحول الإستفادة من الخبرات المصرية في مجال الطاقة المتجددة فهناك تعاون في هذا المجال، حيث قام عدد من الخبراء المتخصصين من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية بزيارة للسودان للاعداد لاطلس الرياح في السودان، وقد تم إعداد تقرير شمل الاحتياجات اللازمة لاعداد أطلس الرياح السودانى من المواقع المقترحة لتركيب أبراج القياس والجدول الزمنى.

ومشاركة القطاع الخاص المصرى أثمرت عن انشاء شركات مصرية تقوم بتصنيع الكابلات الكهربائية وكابلات التليفونات وتصنيع الأعمدة الكهربائية والمحولات، بالاضافة إلى قيام الشركات المصرية بالسودان بتنفيذ عدد من مشروعات الشبكات الكهربائية بثلاث ولايات سودانية تبلغ استثماراتها حوالى ١٥٠ مليون دولار، وكذا إنشاء عدد من محطات المحولات والمشروعات الكهربائية المصرية في الجنوب بدأت تشغيل محطة واو وجاري العمل لتشغيل محطتي رمبيك ويامبيو.

التعاون المائى

ان مشروعات التكامل ترتكز أساسا على مياه النيل، ذلك النهر الذى يجمع بين تسع دول أفريقية وتمثل مشروعات التكامل النيلية قاعدة للانطلاق نحو تعاون أوسع مع كل دول الحوض ومشروع قناة جونجلى على سبيل المثال، هو أحد مشروعات الضبط الكامل للنهر فى منطقة البحيرات لتأمين حقوق ومصالح دول الحوض الأخرى التى تقام هذه المنشآت فى بلادها وبهذا قام تعاون مشترك بين كل الدول فى منطقة البحيرات الاستوائية وتمثل هذا فى اللجنة الفنية التى تقوم نيابة عن حكومات هذه الدول بإجراء الدراسات الهيدرومترلوجية لحوض البحيرات الاستوائية، لتحديد الميزان المائى لوضع مشروعات التخزين والضبط بها، لانتفاع جميع الدول بها فى تنمية مواردها، وينتشر حالياً فى تلك البقاع، مهندسون ومدنيون فى كل هذه الدول تجمعهم المصلحة

المشتركة فى تسخير مياه هذه البحيرات لمصلحة دول الحوض ومن ناحية أخرى، فإن إصلاح الطريق الساحلى على البحر الأحمر بين برنيس وبورسودان، ويبلغ طوله ٦٢٥ كيلو مترا، سيربط بعد إتمامه بين بورسودان والقاهرة، وسيجعل منه معبراً رئيسياً إلى قلب أفريقيا حيث يعتبر جزءاً من طريق أفريقيا الرئيسى الذى يصل إلى دار السلام فى تنزانيا وهكذا تتدعم شبكة المواصلات بين الدول العربية والأفريقية، لتواكب التيار المتدفق للتعاون العربى الأفريقى.

مجال التدريب والدعم الفنى

تقوم وزارة التجارة والصناعة المصرية بتدريب كوادر فنية من وزارة التجارة الخارجية السودانية وهيئة المواصفات القياسية ونقطة التجارة الدولية السودانيتين فى المجالات ذات العلاقة.

وتوجد لجنة للتعاون الصناعى برئاسة الوزيرين المختصين فى البلدين، وقد عقدت دورتها الأولى فى ديسمبر ٢٠٠٥ بالقاهرة، وكان من المقرر وفقاً لتوصيات الدورة السادسة للجنة العليا المشتركة بين البلدين عقد اجتماعات الدورة الثانية للجنة التعاون الصناعى بالخرطوم قبل نهاية عام ٢٠٠٨ م.

وسيتم إيفاد خبراء مصريين فى مجال إعداد الدراسات الشخصية للقطاعات الصناعية المختلفة بوزارة الصناعة السودانية.

وتم عقد اجتماعات لجنة التعاون فى المجال الجمركى بين البلدين خلال الفترة من ١٥ ـ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٩ بالخرطوم حيث تم مناقشة معوقات التجارة بين البلدين وبحث تطويرها وتفعيل برامج التدريب فى المجال الجمركى كما عقدت اللجنة الفنية المصرية السودانية المشتركة المعنية بإعداد دراسات جدوى حول إنتاج الوقود الحيوى والطاقة البديلة اجتماعين أحدهما فى مايو ٢٠٠٨ بالخرطوم والآخر فى القاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٨ م وتم عقد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة لتفعيل مذكرة التفاهم فى مجال المواصفات والمقاييس والاعتراف بشهادات المطابقة بين مصر والسودان وذلك خلال الفترة من ٢١ ـ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م وتوجد مجالات عديدة للتعاون الفنى بين البلدين يقدم من خلالها الجانب المصرى خبراته فى مجالات مختلفة مثل التعدين والنقل والكهرباء والصناعة.

<u>فى مجال البيئة</u>

اجتمع وزير البيئة المصرى ونظيره السودانى وتم مناقشة امكانيات وسبل التعاون فى مجال البيئة وتم تحديد مجالات التعاون والتدريب وتناول الاجتماع إمكانية التعاون وتقديم الدعم الفني من الجانب المصري للسودان فى عدة مجالات منها التعاون فى مجال الصرف الصحي وإعادة استخدام مياه الصرف بعد معالجتها وكذا التعاون فى

مجال زحف الرمال على النيل عن طريق حلول غير تقليدية بعد إرسال بعثة استكشافية مصرية للوقوف على الحل المناسب.

وأوضح وزير البيئة إمكانية التعاون وتقديم الدعم الفني للجانب السوداني فى مجال الشبكة الالكترونية لرصد الانبعاثات الصناعية حيث أن وزارة البيئة المصرية لديها منظومة متكاملة لرصد انبعاثات التلوث الصناعي ومن الممكن تقديم الدعم الفني من خلال تنفيذ شبكة رصد.

وفى مجال تدريب كوادر سودانية لاستقطاب العون الخارجي طلب الجانب السوداني كوادر مصرية لتدريب العاملين لما لوزارة البيئة المصرية من خبرة فى هذا المجال كما تناول الاجتماع إمكانية التعاون فى مجالي منظومة المخلفات والسياحة البيئية.

وتم أيضا خلال الاجتماع مناقشة موضوعي الحوض النوبي الذي يشمل دول السودان- ليبيا – مصر – تشاد والصمغ العربي الذي يسمى بنجم الألفية ويدخل فى صناعات كثيرة وإمكانية استفادة مصر منه إنتاج – تصنيع – تصدير من خلال إمداد الجانب السوداني للجانب المصري بغابات متميزة وبجودة عالية.

<u>فى مجال السياحة</u>

تم توقيع برنامج تنفيذي للتعاون السياحي بين مصر والسودان، في إطار سعى الوزارة لاستعادة معدلات الحركة الوافدة والوصول بها إلى

معدلات عام ٢٠١٠ (عام الذروة) والعمل على فتح أسواق سياحية جديدة فقد زار وزير السياحة المصرى السودان ضمن الوفد المرافق للرئيس محمد مرسي مؤخراً،حيث عقد عدداً من اللقاءات المهنية والرسمية مع ممثلى القطاع السياحي السوداني وتم وضع برنامج تنفيذى يعكس رغبة الحكومتين المصرية والسودانية في تعزيز التعاون الثنائى فى المجال السياحي الذي يشمل عددا من البنود التى تغطى العديد من المجالات السياحية ومنها التنشيط والترويج السياحي وتبادل المعلومات والنشرات والمواد الدعائية والإحصائيات السياحية، والاشتراك فى المعارض والمهرجانات والمناسبات السياحية، فضلا عن تشجيع التعاون بين شركات ووكالات السفر والسياحة فى البلدين لتنظيم برامج سياحية بأسعار تشجيعية خاصة فى مجالى سياحة السفاري والسياحة العلاجية وتبادل زيارات المسئولين والصحفيين وممثلى وسائل الإعلام المختلفة للتعرف على المقومات السياحية للبلدين.

ووضع بند خاص بالاستثمار السياحى يندرج تحته عدد من البنود الفرعية وهى الاهتمام بتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين لإقامة مشاريع سياحية فى المناطق السياحية الجديدة بما فى ذلك مشروعات البنية الأساسية ووضع بند ثالث يختص بالتدريب والتعليم السياحى ويشمل الحرص على تبادل المعلومات والخبراء فى مجال التعليم والتدريب السياحى والفندقي وتنظيم دورات تدريبية للكوادر السودانية

العاملة فى مجال السياحة والفندقة وبند أخير خاص بالتشريعات والأنظمة السياحية يؤكد تبادل التشريعات والأنظمة التى تحكم المهن السياحية بما فى ذلك المواصفات التى تتعلق بالفنادق والقرى السياحية والهيئات والاتحادات المهنية السياحية ونظم الرقابة على الجودة فى مجال السياحة والفندقة، وهذا البرنامج يدخل حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه ويظل سارياً لمدة ثلاث سنوات ويتم تجديده تلقائياً.

في المجال الصحي

تتجه وزارة الصحة السودانية إلى التعاون مع مصر فى مجالات صحية عديدة منها إقامة مركز صحي ومستشفى تخصصى لأحد الأمراض النادرة وإقامة مستشفى نساء وتوليد عبر المساهمة في تبادل الخبرات بتنسيق ودعم من البنك الأهلي المصري.

وأهم سمات هذا التعاون هو نقل الخبرات المصرية في تقديم خدمات العلاج وتدريب الأطباء وهذا التعاون يأتي ضمن اهتمام البنك بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البلد التي يعمل بها وتكامل لدوره الذي يقوم في مصر بتوجيه كل تبرعات البنك للعمل الطبي وتطبيق هذا المنهج في السودان لاعتبار أن الصحة لها دور مؤثر في المجتمع .

لذا ولتوطيد أواصر التعاون فقد اتفق السودان ومصر على التعاون الصحي في مجال تدريب الأطباء ومكافحة بعوضة القامبيا، والتوسع في

قبول الطلبة السودانيين في الزمالة المصرية والاعتراف بأحد المراكز الطبية في السودان لتدريب أطباء الزمالة.

واطلع نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه على المشاريع الصحية المصرية في الجنوب ومن بينها إنشاء مستشفيات في بور وقوقريال وجوبا، فضلاً عن القوافل الطبية للجنوب ودارفور واتفق الطرفان على تعزيز التعاون في مجالات التصنيع الدوائي وخفض معدلات أسباب وفيات الأمهات والأطفال وطالب السودان من خلال مساعد رئيس الجمهورية نافع على نافع بمزيد من التعاون الصحي بين الخرطوم والقاهرة عبر مقررات اللجنة الوزارية بين البلدين.